

الفصل الرابع
التعامل مع الاعتقال

obeikandi.com

كما تحدثنا سابقاً في القواعد الاستراتيجية، فإن القمع جزء من النشاط، والاعتقال كذلك يمكن استثماره في رفع تكلفة القمع.

كيف ترفع تكلفة الاعتقال؟

قبل الاعتقال

يبدأ رفع تكلفة الاعتقال قبل أن يتم، من خلال التخطيط الجيد للنشاط الذي يُتوقع أن يعقبه اعتقال، ومراعاة الخطاب والوسائل التي لا توجب اعتذاراً من المقاومين لاحقاً، بحيث لا يتحول الاعتقال بعد النشاط في أعين الناس إلى عقوبة مستحقة، ولكن بطولية وبزوغ رموز جديدة.

أثناء الاعتقال

أما أثناء الاعتقال فيراعي الطريقة التي سيتعامل بها مع إجراء الاعتقال نفسه، (كما بينا سابقاً في فصل التعامل مع القمع المحدود)، والمظهر الذي يود أن يظهر به. كما يهتم بالتأكد من أن هوائفه وجيوبه ليس بها أشياء تدينه.

بعد الاعتقال

1- تحييد رجال الشرطة عبر مسارين:

الأول: استثمار الاعتقال والتحقيق في بناء حوار مع رجال الشرطة، ورغم صعوبة هذا الأمر إلا أنه مهم جداً، وليس بالضرورة أن يكون هذا الحوار عن طريق الكلام والإقناع - إذ قد يتعذر بناء حوار منطقي مع رجال الشرطة خلال التحقيق - ولكن يمكن الاستعاضة عن ذلك بأن يعطى جميع المشاركين في المظاهرة مثلاً بعض الأوراق القليلة التي تحوي أرقاماً ومعلومات موثقة حول موضوع المظاهرة (الفقر - البطالة - الفساد - ...)، وما على المحتجز سوى إعطاء هذه الأوراق للمحققين كمبرر على مشاركته في المظاهرة.

ومع تكرار المحاولة يبدأ الحوار النفسي داخل ضمير رجل الشرطة (على

الأقل في المستويات الدنيا - موظف النظام/ عبد المأمور) حول شرعية النظام، وشرعية قمع الشعب من أجله.

والثاني: عبر الملاحقة القانونية للمسؤولين عن حالات الاعتقالات والتعذيب والقتل عبر اللجوء إلى القضاء، والملاحقة الإعلامية عبر نشر صورهم وأسمائهم لتصبح وصمة عار وفضيحة لهم أمام أهليهم وأقربائهم وجيرانهم، والملاحقة المهنية عبر المطالبة بعزلهم عن مواقعهم ومناصبهم.

2. **الاستثمار الإعلامي** لكل حالة اعتقال وعرض الجوانب الإنسانية، وتحويل المعتقل إلى رمز، وذلك عبر توثيق حالات الاعتقال والقمع والضرب وبثها عبر الفضائيات ووسائل الاتصال المختلفة (الإنترنت والهاتف الخليوي)، ومناقشتها على صفحات الجرائد والمجلات وعبر الفضائيات، وتحويلها إلى قضية محلية ودولية، ورفض ممارسة العملية السياسية (انتخابات - مفاوضات -...)، وحشد الأعداد الغفيرة بسرعة وكفاءة عالية أمام الأماكن التي يُحتجز وينقل إليها النشطاء، والتهديد بالتصعيد حتى يتم الإفراج عن المعتقل.

3. **حشد مصادر القوة الداخلية**: عبر الاتصال باللجان الحقوقية والديمقراطية ولجان الحريات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ومحاولة جعلها أداة ضغط على النظام.

4. **حشد مصادر القوة الخارجية**: عبر الاتصال بالهيئات الدولية والحقوقية العالمية لممارسة الضغط على النظام للإفراج عن المعتقلين وللتوقف عن منع الجماهير من الإعلان عن مطالبها سلمياً.

5. **تضامن نشطاء الحركة التغييرية**: والتضامن في حقيقته حالة عقلية وروحية توحد بين الأفراد في كفاحهم الطويل أكثر منه نشاط يكلف الأفراد

بتطبيقه. هو قوة داخلية موجودة لدى كل فرد ومختزنة داخل كل مجموعة، إنه التزام نابع من كل فرد تجاه الآخرين وتجاه القضية المشتركة، إنه تقديم الصالح العام على المصالح الشخصية. وتكريس كل فرد لوقته وجهده لدعم الوطن وللمضي في العمل على رفعته في كل الأوقات، وفي جميع المواقف. ولا تستطيع سلطة أيًا كانت أن تكسر هذا التضامن.

أنواع التضامن

التضامن المعنوي: تجمع النشاط حول مقار الشرطة ومراكز الاعتقال، وتجمع النساء حول أماكن احتجاز أبنائهن وأزواجهن وآبائهن، ووضع الزهور على أسوار وأبواب السجون، رفض المعتقلين لقرارات الإفراج في حال استمرار اعتقال بعض زملائهم.

التضامن المالي: مساعدة عائلات المحتجزين، وتوفير الكفالات المالية لخروج المسجونين.

6. تقويض شرعية القمع: عبر استخدام استراتيجية عدم التعاون.

لقد اكتسبت الاعتقالات والمدهامات والتعذيب شرعية - لا مكتوبة - لكثرة وطول استخدامها. وبالتالي فغالبًا ما يدرّب النشاط على كيفية التعامل مع القمع لا على كيفية تقويضه ورفضه عبر استخدام استراتيجية عدم التعاون وأساليب اللاعنف.

فبعض النشاط يرفضون التعاون - جزئيًا أو كليًا - مع إجراءات التحقيق والمحاكمة، فيرفضون تقديم الالتماسات أو توكيل أو القبول بالمحامين، أو الوقوف في المحكمة أو التحدث إلى القاضي كونه يمثل رمز سلطة المحكمة، أو اتخاذ موقف أو سؤال الشاهد، ولكنه قد يلقي خطبة على الجموع الذين تجمعوا في مقر المحاكمة، أو ينام أو يجلس على الأرض إذا أريد حمله، أو

يحاول المغادرة إذا لم يُمنع بالقوة. ويمكن رفض دفع الكفالات للخروج، هنا تتحول المحاكمات إلى ساحة مستمرة للكفاح، يتم من خلالها إعلان المطالب وإظهار إجرام النظام.

وقد تكون العقوبات المترتبة على عدم التعاون صارمة، لأن بعض المحققين أو القضاة يأخذون هذه التصرفات على محمل الإهانة الشخصية، أو إهانة هيبة التحقيق، ولكن من ناحية أخرى يغض بعض المحققين أو القضاة الطرف عن هذه السلوكيات بل وربما يحاولون الاتصال بالنشطاء.

كما يمكن تطبيق عدم التعاون الجسدي خلال عمليات ووقت الاحتجاز، وهذا يتضمن رفض المشي والأكل والنظافة الشخصية أو نظافة المكان المحيط، وهذا قد يؤدي إلى محاولة مسؤولي السجن إجبار السجن على الأكل ووضع حفاظات له.

ويعد الصيام من أحد أشكال اللاتعاون، ويقصد به الامتناع عن الطعام والسوائل ما عدا الماء. وبينما يمثل الامتناع عن الغذاء إزعاجاً لسلطات السجن كونه يمثل خطورة على حياة السجن؛ فإن الامتناع عن الغذاء والسوائل كلية وحتى الماء أشد خطورة، حيث أن السجن لن يعيش لفترة طويلة. ولذلك تراقب السلطات الأشخاص الذين يهددون ويلوحون باستخدام «صيام الماء» فيدخلونهم المستشفيات حرصاً على حياتهم. ولكن يجب على المتظاهر ألا يعتمد على هذه الوسيلة لجذب الانتباه، بل أن يكون قادراً على وقف الصيام أو أن يكون عازماً على الاستمرار حتى الموت، كما فعل مقاتلو الحرية في أيرلندا في عام 1981م.

وعدم التعاون قد يأخذ أشكالاً أخرى، فرفض الفرد إعطاء اسمه لا شك أنه ينبع من رغبته وتصميمه على المقاومة والتغلب على النظام الذي يلفق محاضر

إجرامية للناس، ويصنفهم ويتجسس عليهم، ويعاقب المنظمين والمخالفين للقانون بعنف وصرامة أشد. وهذا ينقل رسالة للنظام مفادها أنه لا أحد منا سيتعاون مع النظام وأن هذا الأمر سيتكرر المرة بعد المرة.

ويختلف تقدير الشكل الأنسب لعدم التعاون بحسب استراتيجية الحركة والموقف وطبيعة الرسائل المراد إيصالها من خلال المحاكمات، فكثير من نشطاء الحركة التغييرية اللاعنيفة يعملون بانفتاح وثقة، ويطبّقون ما يطلق عليه "التعاون المقيد"، فيختارون ما سيتم التعاون فيه مع المحققين، لتصل من خلال هذا التعاون رسائل معينة. كأن يحرصون على التجاوب مع التحقيق في بعض الأسئلة التي من شأنها أن تبين فكرهم وأهدافهم ووسائلهم.

كيف ينجح اللاتعاون؟

1 - استراتيجية حركة لا استراتيجية فرد: فحتى يتحول عدم التعاون إلى ظاهرة عامة تحدث تأثيراً حقيقياً، فإنه ينبغي أن يتخذ القرار بشأن استراتيجية التعاون الكامل أو المقيد أو عدم التعاون بشكل جماعي لا فردي، بمعنى أن يكون استراتيجية حركة لا استراتيجية فرد، حيث أن اتخاذ قرار اللاتعاون مثلاً بشكل فردي قد يضر بصاحبه أشد الضرر رغم عدم احتياج الحركة إليه في المرحلة الراهنة كما أنه لن يحدث التأثير المطلوب، كما أن اتخاذ قرار اللاتعاون بشكل جماعي يمثل إزعاجاً ومشكلة للنظام، ويعطي مصداقية وشرعية لممارسيه.

2 - الحفاظ على ثوابت الحوار في اللاعنف: ففي حالة اختيار استراتيجية التعاون لا بد أن تكون المعلومات الأساسية التي تعطى للمحققين صحيحة، (لا مانع من إخفاء بعض الأمور، لكن الكذب المرفوض هو الذي يفتح باب الشك لدى المحقق)، فاستراتيجية اللاعنف تستمد قوتها

من قوة الحقيقية والمواجهة والمجابهة المفتوحة واللاتعاون، وليس من خلال المراوغة أو التهرب والتحايل، فلا بد من الحفاظ على ثوابت أسلوب اللاعنف المتمثلة في الأمانة والصراحة المباشرة في طرح القضية خلال تعامل نشطاء الحركة مع الموظفين المسؤولين عن تطبيق القانون. وتكمن المشكلة هنا في أنه في أغلب الأحيان يكون الكذب أسهل من إعلان رفض التعاون، فعلى سبيل المثال إذا ما سئل المعتقل عن شخص ما فإن الأسهل أن ينفي معرفته به من أن يواجه المحققين بأنه يرفض الإجابة والتعاون.

كذلك يكون الحوار من خلال الأنشطة التي يقوم بها المعتقلون، مثل الكتابة على الجدران، والأرض، والهتافات.. الخ.

3- تأمين قنوات الاتصال: لابد من العمل على إيجاد قنوات اتصال بين المعتقلين وبين نشطاء الحركة التغييرية في الخارج قبل البدء في الأنشطة، وهذا الاتصال قد يكون من خلال المحامين أو رجال الشرطة المتعاطفين أو المعتقلين الجدد أو المفرج عنهم، وهذا التفكير في كيفية الاتصال في حالة حدوث الاعتقالات ينبغي أن يشمل أيضاً مجموعات العمل الصغيرة، فعلى كل مجموعة أن تفكر في تأمين قنوات اتصالها.

4- المتابعة والتوثيق وتوفير الاستشارات: في الأنشطة الكبيرة لابد أن توفر الحركة التغييرية الاستشارة القانونية في موقع الحدث (مكان تنفيذ النشاط)، أو عبر صفحات الإنترنت، لإعلام النشطاء بما عليهم فعله خلال اعتقالهم. كما يجب أن تكون هناك مجموعة مختصة بمراقبة ساحة الفعل، فتوثق أسماء وصور المعتقلين والقائمين على عملية الاعتقال، وتوثق أي ارتفاع لمستوى العنف أو القمع.

وقد لا يحتاج النشطاء إلى محامين إذا اختاروا استراتيجية عدم التعاون، ولكن إمدادهم بالاستشارة القانونية أو وجود محام متعاطف معهم أو مؤيد لموقفهم قد يساعدهم في التعامل بحنكة أكثر مع النظام القانوني القائم.

5- بناء قدرة الحركات التغييرية على مواجهة القمع: من خلال التدريب، حيث تتدرب مجموعات على مناقشة هذه المسائل القانونية، وبخاصة الجزئية المتعلقة بعدم التعاون والموقف من المحاكمات. وعلى قائد المجموعة أن يضع مجموعة من المواقف الافتراضية وأن يرى كيف سيتجاوب أفراد المجموعة مع مثل هذه المواقف. وتجدر هنا الإشارة إلى أن حركات اللاعنف تصدر لنشاطها دليلاً إرشادياً عملياً (Manual)، ليتدارسوه وليتدربوا عليه.

6- الاهتمام بالقيادة والأطراف: لا بد أن ترسم الحركات التغييرية خطة للرد على النظام منطلقاً من كون كل أفراد المقاومة - سواء كانوا في القيادة أو في الأطراف - على نفس الدرجة من الأهمية الاستراتيجية، فحين تتخذ الحركة رد فعل فقط عند استهداف أفراد من القيادة يقوم النظام باستهداف الأطراف، فإذا لم تستجب الحركة تتمادى الحكومة في اضطهاد الأطراف، وشيئاً فشيئاً تنصرف الأطراف عن الحركة فتجد القيادة نفسها وحيدة في مواجهة النظام، الذي سرعان ما ينفرد بها ويفنيها بعد أن فرطت في مصدر قوتها.

7- تقويض شرعية النظام: من خلال سعي الأطراف المقاومة إلى تفنيد الغطاءين الأخلاقي والقانوني اللذين استخدمهما النظام أمام المجتمع الدولي والمحلي والنيل من هيئته وتبيان عدم شرعيته.

8- وضوح الرؤية لدى المجموعات المختلفة: من خلال إمداد النشاط باستراتيجية توضح الخطوط والمبادئ الكبرى (تناول أسس ومبادئ أسلوب اللاعنف وتوفر رؤية شاملة لخارطة الصراع وتحدد الاتجاهات الداعمة لنشاطات المقاومة)، وتزويدهم بالأجوبة الضرورية حول الأسئلة المطروحة على الساحة، مثل رؤية الحركة، وكيفية بلوغ أهدافها، وموقفها من الأطراف المختلفة، والمراحل التي سيمر بها التغيير، والمرحلة التي تعمل فيها الحركة في الفترة الراهنة، والموقف من أهم القضايا المطروحة، وتفنيد شبهات الخصوم بشكل علمي منطقي.

كما تتوفر رؤية حول طبيعة القمع والاعتقال ولماذا تم اختيار التعامل معه بهذه الطريقة دون غيرها، وكيف أنها ستساهم في تحقيق الرؤية الكلية للمقاومة. وتوفير مثل هذه الأجوبة يكسب النشاط قوة إقناعية ووعياً بما يدعون إليه، ويظهرهم كوحدة واحدة، ويمكن أن توفر هذه الأجوبة المتجددة عبر الإنترنت، بحيث تكون متاحة للجميع.

معضلة المعتقلين في الاعتراف

تناسب طرق التعامل السابقة مع الاعتقال والاستجواب أكثر مع حالات الأنظمة التي لا يتم فيها تعذيب للمعتقلين، فيمكن للحركة أن تضع استراتيجية معينة للتعامل مع حالات الاستجوابات، وتحديد ما يقال وما لا يقال. فماذا عن حالات الأنظمة القمعية التي تستخدم التعذيب لانتزاع الاعترافات؟!

في هذه الحالة تظهر «معضلة المعتقلين»¹ فإن اعتقل شخصان على سبيل المثال، وأخبر المحققون كل شخص على حدة، أنه لو اعترف وذكر أسماء

1 سيردجا بوبايتش، أندريج مولافيچتش، سولوبودان دينوجونفيتش، الكفاح السلمي.. 50 نقطة حاسمة، مركز تطبيق الاستراتيجيات وعمل اللاعنف، بلجراد، صربيا، 2006. ص 136-137.

زملائه سيخرج بعد أسبوع، أما إن لم يعترف فسينال عقوبة الحبس ثلاثة أشهر بتهمة «الدعوة للفوضى». يعرض المحقق على الطرفان نفس الصفقة ليصنع المعضلة، إما أن يعترفا، أو يرفضا الاعتراف، أو يعترف أحدهما ويرفض الآخر.

النتيجة المحتملة هي:

- * إذا اعترف الاثنان سيمكثان أسبوعاً.
 - * إذا رفض الاثنان سيمكثان ثلاثة أشهر.
 - * إذا اعترف أحدهما ولم يعترف الآخر، سيمكث أحدهما في السجن أسبوعاً، والآخر ثلاثة أشهر.
- الاستراتيجية الآمنة للجميع هي الاعتراف، فإن اعترف أحدهما ولم يعترف الآخر، سيظهر الآخر كاذباً ويناله من التعذيب ما يناله. وسيصاب كل سجين بقلق نفسي لأنه لا يعرف ما الذي اعترف به زميله، وما الذي أخفاه أو أنكره. كذلك فانتزاع الاعترافات ليس عملية صعبة، ويضع كل أعضاء الحركة في اختبار صلابة لا يطيقه كل إنسان.

حسناً.. ماذا إذا اعتقلت بمفردك؟

حينها قد يخبرك المحققون كذباً أن زملاءك اعتقلوا، وبالتالي توضع في نفس الحرج، في النهاية فإن أفضل خيار هو الاعتراف. فكلما بدا أنك تخفي أسراراً كان ذلك أدعى للتكيل بك.

الخلاصات

- * يتم التعامل مع الاعتقال قبله وأثناءه وبعده.
- * يبدأ رفع تكلفة الاعتقال قبل أن يتم، من خلال التخطيط الجيد للنشاط الذي يُتوقع أن يعقبه اعتقال، ومراعاة الخطاب والوسائل التي لا توجب اعتذاراً من المقاومين لاحقاً، بحيث لا يتحول الاعتقال بعد النشاط في أعين الناس إلى عقوبة مستحقة، ولكن بطولية وبزوغ رموز جديدة.
- * أثناء الاعتقال يراعى الانتباه للطريقة التي سيتعامل بها المقاوم مع إجراء الاعتقال نفسه، والمظهر الذي يود أن يظهر به. كما يهتم بالتأكد من أن هواتفه وجيوبه ليس بها أشياء تدينه.
- * بعد الاعتقال يتم استثمار القمع من خلال محاولة تحييد رجال الشرطة، الاستثمار الإعلامي للاعتقال، وحشد مصادر القوة الداخلية والخارجية، والتضامن المادي والمعنوي مع المعتقلين وأسْرهم، وتقويض القمع من خلال اللاتعاون.
- * ينجح اللاتعاون عندما يكون استراتيجية حركة وليس فقط أفراد، مع الحفاظ على إجراء حوار عبر الأنشطة، وإيجاد قنوات اتصال بين المعتقلين والحركة، والمتابعة والتوثيق، وتوفير الاستشارات، والاهتمام بالتدريب على التصرف في حالات الاعتقال والاستجواب والمحاكمة، وتبني استراتيجية تحافظ على القيادة والأفراد على السواء، ونزع شرعية لنظام، وإيجاد رؤية تشترك عليها المقاومة.
- * في الأنظمة القمعية التي تعتمد انتزاع الاعترافات بالتعذيب تظهر «معضلة المعتقلين». يعرض المحقق على الطرفان (أو أكثر) نفس الصفقة ليصنع

المعضلة، إما أن يعترف، أو يرفض الاعتراف، أو يعترف أحدهما ويرفض الآخر. وفي جميع الحالات لا يعرف كل معتقل ما الخيار الذي اختاره صاحبه تحت التهديد بالتعذيب.

* أفضل خيار هو الاعتراف. فكلما بدا أنك تخفي أسراراً كان ذلك أدعى للتشكيك بك.

* * * *